كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

معوقات التنمية المستدامة في العراق ما بعد الصراع وفرص معالجتها

Obstacles to Sustainable Development in Post-Conflict Iraq and Opportunities to Processing Them

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، معوقات التنمية المستدامة، مقومات التنمية المستدامة

Keywords: Sustainable Development, Obstacles to Sustainable Development, Components of Sustainable Development.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.40

م. م. صابرين أحمد مجيد

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assist. Lect. Sabreen Ahmed Majeed
University Of Diyala - College Of Law And Political Science
sabrynahmdmjyed@gmail.com

ملخص البحث

تعدّ التنمية المستدامة جزئية كبيرة تضمن الاستقرار السياسي وتهدف إلى ترسيخ مفهوم المواطنة وتحقيق الاستقرار والتكامل داخل المجتمع، إذ احتل موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم إلى أكثر من عشرين سنة مضت على الساحة الاجتماعية والاقتصادية حتى البيئية، إذ أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تتبناها مؤسسات رسمية وغير رسمية مطالبة بتطبيقها، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة تلبي احتياجات الجيل الحالي من دون المساس بالأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتها، ولذا يعاني العراق من تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة بسبب ما واجه العراق معوقات في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، وذلك بسبب الازمات التي عانت منها البلاد، لاسيما انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً على مشكلات مجتمعية مثل الإرهاب، وشيوع الفساد المالي والإداري، وظاهرة تعاطي المخدرات، وعدم احترام القانون، فضلاً على شيوع ظاهرة الفقر، ولذا فإنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل وللاستقرار داخل المجتمع العراقي وزيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية، والعمل على دعم فكرة الحكومة المركزية والحكم الرشيد.

Abstract

Sustainable development is a major component that ensures political stability and aims to consolidate the concept of citizenship and achieve stability and integration within society. The topic of sustainable development has occupied the world's attention for more than twenty years in the social, economic and even environmental arena. Sustainable development has become a global school of thought adopted by official and unofficial institutions that are required to implement it. Therefore, sustainable development meets the needs of the current generation without compromising future generations to meet their needs. Therefore, Iraq suffers from a significant deterioration in sustainable development indicators, due to the challenges Iraq faced in achieving sustainable development in the country, due to the crises that the country suffered from, especially the spread of the phenomenon of administrative and financial corruption, the spread of poverty and high unemployment rates, in addition to societal problems, such as terrorism and organized crime, the phenomenon of drug abuse, and disrespect for the law, in addition to the prevalence of the phenomenon of encroachment on public property in the country. Therefore, achieving sustainable development requires consolidating the idea of citizenship, achieving integration and stability within Iraqi society,

increasing rates of participation in political life, and working to support the idea of central government and good governance.

المقدمـــــة

لم يكن مفهوم التنمية وليد الصدفة، بل كان نتيجةً لجهود منظمات وهيئات دولية سعت لنشوء هذا المفهوم، إذ ارتبط مفهوم التنمية حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي، بمعنى ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية فقط، ولكن بفعل التطور الذي شهدت الحياة أصبحت التنمية تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي والتقني والتكنولوجي للفرد، إذ واجهت عملية التنمية المستدامة في العراق معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية عرقلت من إمكانية السير بعملية التنمية المستدامة في بلدنا، إذ كانت المعوقات السياسية التي تمثلت بعدم الاستقرار السياسي والفساد الاداري والسياسي، والتي بدورها أثرَّت في إصابة رأس المال العراقي بتدهور مما أدى إلى شلل النظام السياسي بتقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع، وهذا بدوره أثرَّ في عجلة تقدم التنمية المستدامة في البلاد، وفضلاً على ذلك أنَّ الاقتصاد العراقي يعاني من معوقات التي تمثلت في ريعية الاقتصاد العراقي، والذي يعتمد على موارد النفط الذي يكون عرضة لتقلبات الأسعار، وتغير سياسات الطلب والعرض، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وشيوع حالة الفقر في البلاد فضلاً على المعوقات الاجتماعية والتي تمثلت بضعف الثقافة الاجتماعية وتدهور الواقع التربوي والتعليمي في بلدنا، اضافةً إلى المعوقات السياسية التي تمثلت بضعف الثقافة السياسية، وبغية تحقيق التنمية المستدامة في العراق ينبغي معالجة هذه المعوقات، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات من قبل صانع القرار التي تتمثل برسم خطط التنمية الوطنية واستراتيجياتها التي بدورها تعمل على تقدم عجلة التنمية نحو التقدم في البلاد.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في تسليط الضوء على معوقات التنمية المستدامة في العراق، ومدى إمكانية توفير فرص لحل هذه المعوقات من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات من قبل النظام السياسي بغية تقدم عجلة التنمية المستدامة في بلدنا نحو التقدم.

أهداف البحث:

يسعى البحث لإجابة عن عدة تساؤلات تتعلق بتوضيح ماهية التنمية المستدامة ؟ وما هو تعريف واهداف التي تسعى لها التنمية المستدامة؟ فضلاً عن بيان اهم المعوقات التي تعرقل سير تقدم التنمية

المستدامة في العراق ؟ فضلاً عن الوصول إلى اهم الحلول لتحقيق مستولى متقدم من التنمية المستدامة في البلاد.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث بوجود عدد من المعوقات التي تتمثل بمعوقات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تتشابك وتتداخل فيما بينها، والتي تحول من دون تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث:

بُغية معالجة اشكالية البحث، ينطلق البحث من فرضية مفادها: لغرض تحقيق مستوى متقدم من التنمية المستدامة في العراق، فينبغي توفير مجموعة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذه المقومات تستدعي إلى دعائم وركائز مدروسة بصورة علمية، لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

مناهج البحث:

لغرض اثبات فرضية البحث، فقد اعتمدنا على منهجين:

أولاً: المنهج التاريخي وذلك لتتبع المسار التاريخي لنشوء مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

ثانياً: المنهج الوصفي وذلك لوصف طبيعة المعوقات التي تعترض لها التنمية المستدامة في العراق ومدى تأثيرها على الفرد والمجتمع.

هيكلية البحث:

فضلا على المقدمة والخاتمة، فقد انتظم البحث في مبحثين رئيسين، فقسم كل منهما على ثلاثة مطالب، ويتفرع كل مبحث إلى ثلاثة مطالب فرعية على النحو الآتي: فجاء المبحث الأول لبيان الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة فخُصص المطلب الأول منه لتناول مفهوم التنمية المستدامة، وأما المطب الثاني فتعريف التنمية المستدامة، وأما المطلب الثالث فأهداف التنمية المستدامة، وسيتم في المبحث الثاني: تركيز الحديث على معوقات التنمية المستدامة وطرق معالجتها، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول معوقات التنمية المستدامة في العراق، وأما المطلب الثاني فمقومات التنمية المستدامة في العراق، وأما المطلب الثالث فطرق معالجة أزمة التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الأول
الإطار النظري و المفاهيمي
ماهية التنمية المستدامة

تعدُّ التنمية المستدامة بأنها نهج تنموي يهدف هذا النهج إلى العمل على تحقيق ما يسمى بالتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية حتى الاجتماعية للأجيال الحالية من دون المساس بمكانية الاجيال القادمة، بمعنى أنَّها تلبي احتياجات الحاضر من دون التضحية والمساس بفرص المستقبل، ولذ سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة وخصائص التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعدُّ التنمية المستدامة هي عملية مركبة ناتجة عن تفاعل العناصر المرتبطة بحركة مجتمع ما، إذ إنها تحدث نتيجة تغير كمي ونوعي في حياة الناس في فترة زمنية معينة، إذ إنَّ مفهوم التنمية شهد توسع، بل أصبح من مجرد مفهوم يركز على النمو الاقتصادي ليصبح جزء من العملية التنمية المستدامة المستمرة، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة هي عبارة عن صيرورة تؤدي إلى العمل على توسيع الخيارات أمام البشر، فمن خلال وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفاً وموضوعاً، فتدعو إلى حماية الخيارات البشرية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة، إذ تشمل هذه الخيارات الحياة الصحية والطويلة[1]، ولذا فإنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحسين الظروف المعيشية البى جميع الأفراد من دون العمل على استخدام الموارد الطبيعية إلى حد يتجاوز قدرات الكوكب على التحمل، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة تجري على ثلاث مستويات والتي تتمثل بـــحفظ الموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية[2]، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة تتألف من ثلاث عناصر رئيسة مرتبطة بعضها مع بعض، فمن أجل تحقيق التكامل للأجيال القادمة التي تتمثل بما يلي:

أولاً: العنصر الاقتصادي: يشير هذا العنصر إلى زيادة رفاه المجتمع إلى اقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر، وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الأمثل والكفاءات، فمن خلال تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واستهلاك الانتاج المستدام، فضلاً عن تحقيق العدالة الاقتصادية.

ثانياً: العنصر الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى تحسين النهوض برفاه الناس والعمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات التعليمية فضلاً عن الخدمات الصحية، واحترام حقوق الانسان، فضلاً عن انهٌ يشير إلى المشاركة الشعبية الفعلية في صنع القرار.

ثالثاً: العنصر البيئي: يشير هذا العنصر على الحفاظ على قاعدة الموارد المادية، والبيولوجية ، والايكولوجية، وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية، فمن أجل المحافظة على المياه والغابات والتربة من التلوث واستنزاف المواد الغير متجددة مثل الفحم والنفط، واضافةً إلى تقليل التلوث المناخي، فمن خلال الحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة والاحتباس الحراري[3]، ولذا فقد استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم، فقعدت من أجلها المنتديات العالمية والقمم، إذ أصبحت التنمية المستدامة مطلب أساسي لتحقيق الإنصاف والعدالة بين مختلف شعوب المعمورة لذا فقد مر مفهوم التنمية المستدامة بمراحل مختلفة سنوجزها بمايلي:

1.ففي عام 1968م، تم إنشاء نادي روما الذي يهدف إلى إيقاف النمو ، ففي عام 1972م، إذ تم إصدار تقريره الشهير (كفى من النمو)، والذي تكلم عن النمو الديموغرافي، وعلاقة هذا النمو بـالموارد الطبيعة وعملية استغلالها، إذ أكد هذا التقرير على أنَّ استمرار التنمية الاقتصادية سوف يؤدي خلال القرن الواحد والعشرين إلى سقوط عنيف لسكان العالم بسبب ندرة موارد الطاقة، وشيوع التلوث، وافتقار الاراضي الزراعية، ففي عام 1987م أضحى مصطلح التنمية المستدامة مصطلح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المختصة بالبيئة والتنمية (لجنة برونتالاند)، والتي ترأستها الوزيرة النرويجية السيدة(كرو هارم برونتالاند)، والذي حمل عنوان (مستقبلنا المشترك)، إذ دعا هذه التقرير إلى العمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التعرض إلى خطر احتياجات جيل المستقبل[4].

2.ففي عام 1992م تم عقد اتفاقية ريو في البرازيل، إذ تم الإعلان فيها على أنْ ينبغي على الحكومات المشاركة بالتعاون مع المنظمات الدولية حسب الاقتصاد، وأنْ تعتمد على استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة،إذ وافقت جميع الدول المشاركة على الاتفاقية أعلاه، وانبثق عنها ما يسمى بأجندة قرن الواحد والعشرين، ومروراً بعام 2002 م، فقد شارك اكثر من 100 رئيس دولة والعديد من ممثلي الحكومات والجمعيات غير الحكومية في قمة جوهانسبورغ، والذي أكد ضرورة العمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، ففي عام 2005 دخلت معاهدة كيوتو التي ابرمت بشأن تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري حيز التنفيذ[5]، ولذا فإنَّ مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم حديث يستخدم من قبل رجال الدولة والسياسيين بكثرة في جميع أنحاء العالم، ولذا فإنَّ مفهوم التنمية المستدامة هو الحكمة والقصد في توظيف الموارد المتجددة بشكل لا يؤدي إلى تلاشيها، أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، إذ تضمنت الترشيد في استخدام الموارد المحدودة، والتي تختفي بالتدرج من دون أنْ تتجدد، بل والمعروضة إلى الفناء بمعنى أنها لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقى من هذه

الموارد[6]، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة هي نموذج تفكير للمستقبل، والذي يضع في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية حتى البيئية، فمن أجل تحسين جودة الحياة، إذ إنَّ هذه المجالات الثلاث (الاقتصاد والمجتمع والبيئة (تداخل فيما بينها بمعنى أنَّ المجتمع المزدهر يقوم على بيئة صحيحة لتوفير الغذاء، والموارد وتأمين المياه الصالحة للشرب والهواء النفي إلى أفرادها[7] وبفعل تطور التكنلوجيا والقدرات التنافسية استطاعت تقنية المعلومات أنْ تؤدي دورا كبيرا في التنمية المستدامة وذلك من خلال تسخير الامكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية واقتصادية وبيئية، وذلك من خلال العمل على تعزيز التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال تعزيز تكنلوجيا الموارد الجديدة وتكنلوجيا المعلومات والتكنلوجيا الحيوية، وذلك من خلال انشطة البحث والتطوير والاعتماد على الاليات القابلة للاستدامة، وفضلاً على تحسين أداء المؤسسات الخاصة، واستحداث أنماط مؤسسية تشمل حاضنات التكنلوجيا والمدن، وفضلاً على وضع برامج وخطط تعمل على نقل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، وذلك من خلال دمج التكنولوجيات الجديدة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضلاً على إعداد سياسة وطنية للابتكار من أجل تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية واقتصادية وبيئية[8].

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

سوف نتناول تعريف التنمية المستدامة لغةً واصطلاحاً كما يلي:

أولاً التنمية المستدامة لغةً: يعود مصطلح التنمية في اللغة العربية إلى النماء، وهوة الكثرة في الشيء، ونمى ما ينُمى تنمياً ونماءاً: أي كثر وزاد، وربما قالو ينمو نمواً والنامي هنا مثل الشجر والنبات ونحوه، والصامت كالحبل والحجر ونحوه، فجميع الأشياء على وجه الأرض نامٍ وصامتٍ، إذ يُقال نَميتُ الحديث بمعنى رفعته وكثرته، وتمنى، بمعنى ارتفع من مكان إلى آخر[9] أما المستدام، فترجع إلى دوام الشيء يدوم ويُداوم ديمومة وإدامة واستدامة: بمعنى تأني فيه، وقال طلب دوامه، ومُستديم ومعناها مُنتظِر، وأما المداومة على الفعل، فتعني المواظبة عليه، فلذا كلا المصطلحين النماء والاستدامة يعطيان معنى النمو والزيادة الدائمة المتأنية، والتطور من حيث المكان والزمان[10].

ثانياً: التنمية المستدامة اصطلاحاً: لذا فالتنمية المستدامة:(هي مجموعة من السياسات والإجراءات، والتي تُتخذ من أجل انتقال المجتمع إلى وضع جيد، وذلك باستخدام التكنلوجيا المناسبة، فمن أجل تحقيق توازن بين الموارد الطبيعية وهدم الأفراد لها في ضل سياسة محلية عالمية من أجل الحفاظ على هذا التوازن)، وأيضاً تعرف التنمية بأنها:(هي تنمية تفاعلية ديناميكية تعمل على تحقيق المواءمة بين أكانها

الثلاث، والأفراد، والموارد البيئية، والتنمية الاقتصادية)، وتعرف:(بأنها العملية التي تسعى لتحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط البشري ضمن حدما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية، وقدرتها على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال)، وتعرف بأنها:(العملية التي يتم تخطيطها لتقدم المجتمع بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية باعتماد على جهود الدولة والمواطنين لغرض تحسن أحوال المجتمع المحلي والمساهمة في تقدمه، فإنَّ أولويات هذه التنمية هو تلبية الاحتياجات الأساسية إلى الأشخاص من غذاء وسكن وتوفير الخدمات الصحية وحق العمل وحق التعليم، بمعنى أنها كل ما يحسن نوعية الحياة السياسية والاجتماعية والبيئية والتقنية والاقتصادية)[11]

لذا فإنَّ تعريف التنمية المستدامة وفق هذا التعريف يكون وفق خمس مفاهيم:

أولاً: التعريف الاجتماعي: يعرف أصحاب هذا المفهوم بأنَّ التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية، إذ تتعلق بتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، فلذا فقد يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ التنمية المستدامة هي السعي لتحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي والعمل على رفع مستوى الخدمات في المناطق الريفية لاسيما الخدمات الصحية والتعليمية، فلذا فقد عرفت أنها:(عملية تحريك مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية بواسطة عقيدة معينة لتحقيق التغير المستهدف للانتقال من حالة غير مرغوب إلى حالة أخرى أفضل)[12]، فقد رأى الباحث الاجتماعي امارتيا صن في كتابه الشهير (التنمية حرية) أنَّ التنمية المستدامة تعني تحقيق حرية الأشخاص في المجتمع من الاستبداد السياسي والفقر الذي يعدُّ السبب الرئيس الذي يعيق قدراتهم في المساهمة في تطور مجتمعاتهم، ولذا فإنَّ التنمية الاجتماعية هي عنصر أساسي وفعال لتحسين حياة المجتمعات من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل على تعزيز الفرص إلى الجميع[13].

ثانياً: التعريف الاقتصادي: فالتنمية كمعنى برزت لأول مرة في علم الاقتصاد، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ التنمية المستدامة تتعلق بالهياكل الانتاجية، بمعنى أنها تعني باستهلاك الموارد والطاقة للدول المتقدمة والعمل على توظيف هذه الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي وتقليل الفقر لاسيما في البلدان الفقيرة، فإنَّ تعريف التنمية في هذا الاتجاه يأخذ معنيين،المعنى الضيق والذي يرى أنَّ التنمية مفهوم لا تعدو أنْ تكون مفهوم يهتم بالادخار والانتاجية وتراكم الأسعار، بمعنى أنها تعبر عن معدلات الزيادة التي يتوجب أنْ تحدث في الدخل الفردي للفرد مما يعني أنَّ التنمية وفق هذا المعنى بهتم بالجانب الاقتصادي فقط، ولذا فقد عرفت التنمية وفق هذا المعنى بأنها الزيادة المستمرة والسريعة لدخل الأفراد عبر الزمن، ولذا فإنَّ التنمية هي عملية عدد من التغيرات الجذرية في بلد ما فقد يرى الباحث

الاقتصادي (شومبيتر) بأن التنمية الاقتصادية تعني التغير في الحياة الاقتصادية، وإنَّ هذا التغير يأتي من الحافز الداخلي فضلاً على أنها تعمل على تنشيط الاقتصاد القومي وتحويلة إلى حالة الديناميكية بدلا من حالة الركود من خلال زيادة مقدراته لكي تحقق زيادة ملموسة بالنتاج المحلي الإجمالي، ومع تغير أدوات الانتاج ومستوى العمالة والعمل على زيادة الاعتماد على القطاع الصناعي[14]، ونظراً للانتقادات التي وجهت إلى مفهوم التنمية الضيق بسب فشله في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا ظهر الاهتمام بتنمية الشاملة، وذلك لأن التنمية يجب أن تخطى المفهوم الاقتصادي، بل إنْ تمتد إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية لغرض تحسين حياة الانسان بشكل متكامل ومتناسق، ولذا فإنَّ التنمية لا بدَّ ان تشمل تنمية الأفراد وليس تنمية الاشياء فقط، فقد عرف البنك الدولي التنمية بأنها:" تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ والذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة"، فمن خلال ثبات رأس المال الشامل او زيادتهُ المستمرة عبر الزمن فقد عرفها الباحث الاقتصادي روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1989م بأنَّ التنمية المستدامة هو عدم الإضرار في الطاقة الانتاجية لأجيال المقبلة، ومن هذا التعريف يرى سول أنَّ التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار، وذلك لا نها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد.

ثالثاً: التعريف السياسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ التنمية السياسية تتعلق بالأسس والقواعد التي يتبعها النظام السياسي في حكمهُ، ولذا فقد عرفها (هانك بارك) بأنها قدرة النظام السياسي على إشباع حاجات أفراد مجتمعه من خلال ترجمة السلطات السياسية لاحتياج المواطنين، ولذا فإنَّ عجز النظام السياسي عن ترجمة مثل هذه المطالب، يعني تخلف النظام السياسي[15]، ولذا فإنَّ التنمية السياسية تعدُّ الأساس لبناء مجتمع مستقر ومتقدم، وذلك من خلال قدرة النظام السياسي على إيجاد من التطورات في وظائف المؤسسات وهيكلها، فمن أجل التعامل مع قضايا المجتمع الحساسة، إذ تساهم التنمية السياسية على تعزيز الديمقراطية من خلال ترسيخ القانون والمشاركة السياسية، فمن أجل بناء مجتمع سياسي أكثر عدلاً[16]، ولذ فقد يرى (لوسيان باي) بأن التنمية السياسية هي تغير اجتماعي متعدد الأبعاد هدفه الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة، وعليه فإنَّ التنمية السياسية هي عملية متعددة الغايات من خلال العمل على اشتراك المواطنين في الحياة السياسية والعمل على تحمل مسؤوليات مجتمعهم، فمن أجل ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق والتكامل والاستقرار في المجتمع، ودعم قدرة الحكومة على أعمال تشريعاتها، وفرض سيادتها على إقليمها، فعبر رفع كفاءتهُ بكل ما يتعلق بتوزيع الموارد المتاحة إضافة إضفاء الشرعية على السلطة[17].

رابعاً: التعريف البيئي: تعرف التنمية البيئية بأنها التواصل والاستمرار في حماية الموارد الطبيعية، ولا سيما الزراعية والحيوانية والعمل على تكامل الإطار البيئي من أجل تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، ولذا فالتنمية البيئية تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث، وفضلاً على العمل على تحقيق التنوع والاستمرارية لها من أجل إشباع حاجات الجيل الحالي من دون الإضرار بحاجات الجيل المستقبلي[18].

خامساً: التعريف التقني: تشير التنمية التقنية إلى نقل المجتمع إلى عصر الصناعة والتقنيات التكنلوجية، والتي تستخدم أقل قدر من الموارد والطاقة من دون تسبب أضرار بيئية بمعنى أنها تنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، وهذا بدوره يحد من انشار التلوث والحفاظ على بيئة مناخية مستقرة، ولذا فإنَّ التنمية التقنية هي طريقة تطوير التكنلوجيا الخاصة بالبيانات التقنية لنمو الاقتصادي، إذ تشمل هذه التنمية رقمنه العمليات والبنى التحتية من أجل تحسين جودة الحياة[19].

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، والتي تهدف إلى الارتقاء بواقع الحياة للشخاص والشعوب سواء كان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذ أصبحت أهداف التنمية المستدامة هي الأساس التي من خلالها تؤسس قواعد انجاز الاهداف النوعية إلى مختلف الشعوب سواء كانت شعوب نامية أو دول متقدمة، فالأولى تقوم باستلام المساعدات والتعامل مع هذه المساعدات لأجل السير بتجاه التنمية المستدامة[20]، ولذا يمكن إجمال أهداف التنمية المستدامة إلى ما يلي:

أولاً: العمل على تحقيق حياة أفضل للأفراد: ذلك من خلال التخطيط والعمل على تنفيذ السياسات التنموية لتنميق حياة الأفراد في الدولة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، حتى روحياً ونفسياً من خلال التركيز على الجانب النوعي إلى النمو بشكل مقبول وعادل وديمقراطي.

ثانياً: الأهداف الصحية: تسعى التنمية المستدامة إلى زيادة انتاجية الأفراد من خلال الرعاية الصحية الوقائية، والعمل على تحسين الصحة والأمن في المجتمع لاسيما صحة الأغلبية الفقيرة في المجتمع.

ثالثاً: التعليم: أي: كفالة الأشخاص المدربين والقادرين بالأعمال التنموية المنتجة الرئيسية للاقتصاد، وضمان فرص التعليم التدريب للأشخاص في المجتمع كافة.

رابعاً: استغلال الموارد الطبيعية: تسعى التنمية المستدامة إلى العمل على توظيف الموارد الطبيعية بشكل عقلاني واستعمالها مع مراعاة عدم استنزافها أو تدميرها، وذلك لأنها موارد محدودة، وذلك لتحقيق شرط عدم الإضرارَ بالأجيال المقبلة.

خامساً: الدخل: تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للفرد، وذلك من خلال توفير فرص عمل في القطاعات الرسمية للشخاص، وفضلاً على دعم القطاعين العام والخاص، وبما أنَّ الدخل المناسب للفرد لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق العمل، ولذا تعمل الدولة من خلال آلياتها الموضوعة للتنمية المستدامة على توفير العمل للأفراد.

سادساً: العمل على ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، فتهدف التنمية المستدامة إلى توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في مجال التنمية المستدامة، وكيفية استعمال هذه التقنيات من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق الاهداف التي يطمح لها المجتمع، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف التنموية في المجتمع، إذ ينبغي إحداث تغير مستمر في حاجات المجتمع الانساني، ومن ثم العمل على تحقيق رفاهيته وتطوره، ومن خلال تحقيق توازنه، ومن خلال تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسيطرة على المشكلات البيئية وضع حلول لهذه المشاكل[21]، ففي عام 2003 م وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثماني أهداف سميت(بالأهداف الانمائية للألفية)، والتي تمثلت بما يلي:

- **العمل على استئصال الفقر والجوع.**
- **العمل على تحقيق التعليم الابتدائي.**
- **العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.**
- **العمل على تخفيض الوفيات لدى الأطفال.**
- **العمل على تحسين الصحة الأمومية.**
- **العمل على مكافحة فايروس نقص المناعة متلازمة نقص المناعة (الآيدز والسيدا)، والأمراض المعدية الأخرى.**
- **العمل على تحقيق استدامة البيئة.**
- **العمل على تطوير شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.**

إذ سعت خطت التنمية المستدامة إلى تحقيقها في عام 2015م، وتزاماً مع هذا العام، فقد وضعت وثيقة صادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي كانت بعنوان (تحويل عالمنا المشترك/خطة تنمية لعام 2030)، والتي يمكن إجمالها ب(17) هدفاً[22].

أولاً: العمل على القضاء على الفقر، المُدقع للفراد، وبحلول 2030م هو يقاس حالياً بعدد الأفراد يعيشون بأقل 1،125دولاراً في اليوم.

ثانياً: العمل على محو الجوع، والعمل على توفير التغذية المحسنة، وفضلاً على تعزيز الزراعة المستدامة.

ثالثاً: العمل على تمتع جميع الأفراد بأنماط عيش صحية.

رابعاً: العمل على ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع الأفراد، والعمل على تعزيز التعليم مدى الحياة للجميع.

خامساً: العمل على تحقيق المساواة بين كلي الجنسين، وتمكين كل النساء.

سادساً: العمل على توفير المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع الأفراد، والعمل على إدارتها إدارة مستدامة.

سابعاً: العمل على حصول جميع الأفراد بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.

ثامنا: العمل على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

تاسعاً: العمل على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، والعمل على تحفيز التصنيع المستدام للجميع.

عاشراً: العمل على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان.

أحد عشر: العمل على جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة وشاملة للجميع، والعمل على جعلها قادرة على الصمود ومستدامة.

اثني عشر: العمل على ضمان وجود أنماط استهلاك، وإنتاج مستدام.

ثلاثة عشر: العمل على اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وإثارتها.

أربعة عشر: العمل على حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية، واستعمالها لتحقيق التنمية المستدامة.

خمسة عشر: العمل على حماية النظم الأيكولوجية البرية، والعمل على إدارة الغابات، والعمل على مكافحة التصحر وقف فقدان التنوع البيولوجي.

ستة عشر: العمل على التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة، فمن أجل تحقيق التنمية المستدامة فضلاً على إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، والعمل على بناء مؤسسات فعالة تكون خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

سبعة عشر: فضلاً عن تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشركات العالمية، لكي تحقيق التنمية المستدامة[23].

المبحث الثاني

معوقات التنمية المستدامة في العراق وطرق معالجتها

تتعرض التنمية المستدامة في العراق إلى جُملة من المعوقات التي عثرت فرص التقدم والنهوض للتنمية المستدامة في العراق إذ تمثلت هذه المعوقات بالمعوقات السياسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية، ولتحقيق التنمية المستدامة ينبغي توفر مقومات التنمية المستدامة، والتي تتمثل بالشروط والعوامل اللازمة لحل المشاكل التي تعرقل التنمية المستدامة، وإيجاد طرق المعالجة التي تتمثل في الحلول أو الإجراءات التي ينبغي القيام بها لتحقيق التنمية المستدامة، ولذا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على الوفق الآتي: المطلب الأول معوقات التنمية المستدامة في العراق، وأما المطلب الثاني مقومات التنمية المستدامة في العراق، وأما الثالث طرق معالجة أزمة التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الأول: معوقات التنمية المستدامة في العراق

أولاً: المعوقات الاجتماعية تعدُّ هذه المعوقات عثرة في وجه عجلة تقدم التنمية المستدامة في العراق، إذ تعدَّ المعوقات الاجتماعية معوقاً قاعِدياً لتنمية المستدامة في العراق، وذلك من خلال عدم الاستفادة من قدرات الأشخاص في التقدم والتنمية إذا يعدُّ التعليم محركا فعالا ومؤثرا في تنمية الفرد والمجتمع، إذ يعد التعليم متطلباً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يرتبط مدى تقدم الدول اجتماعياً واقتصادياً بمستوى التعليم فيها[24]، إذ إنَّ فهم وتفسير دور التعليم في حياة الأشخاص والمجتمع، إذ تم التعبير عنة في الأهداف الإنمائية الألفية الثالثة، إذ ينصب التركيز الأساسي على (ضمان التعليم، والجيد والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة)، إذ أكدت منظمة اليونسكو على أهمية التعليم على التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر التعليم من أجل التنمية المستدامة المنعقد في مدينة (بون الالمانية عام 2009) "...التعليم من أجل التنمية المستدامة بتناول مسائل أساسية مثل حقوق الإنسان والحد من الفقر وأسباب العيش المستدامة والمساواة بين الجنسين، والتعليم من أجل التنمية المستدامة قادر على تزويد قضايا التنمية بمنظور قائم على الحقوق والعدالة الشاملة من أجل مجتمعات جامعة"[25]، إذ كان النظام التعليمي في العراق في فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من أفضل الأنظمة في الشرق الأوسط، إلا أنَّه بات اليوم من أكثر الأنظمة التي تعاني من مشكلات كبيرة، وذلك بسبب عدم جدية القائمين على رسم السياسة التعليمية في البلاد، إذ يواجه القطاع التعليمي في العراق جملة من المعوقات، والتي مازالت تعترض النهوض بالعملية التعليمية في بلدنا، وتؤثر على جودة النظام ومخرجاته، والتي تتمثل بالمخرجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية، وفضلاً على

ضعف الموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية المستدامة، وهذا بدوره يعرقل سير التنمية المستدامة[26].

إذ تعتبر ثقافة المجتمع والتي تتمثل بثقافة السياسية، بأنها نمط يتأثر به سلوك الاشخاص، لذا فلابد التطرق إلى ثلاث ثقافات في المجتمع، والتي تتمثل بالثقافة السياسية التقليدية والثقافة السياسية الخاضعة او التابعة وثقافة المجتمع، إذ تؤثر هذه الثقافات على بنية النظام السياسي للفرد، وبتالي تؤثر على تقدم التنمية في المجتمع، لذا فقد شهد العراق ظروفاً اجتماعية وسياسية واقتصادية مضطربة اثرت على الثقافة السياسية للفرد العراقي، لذا فأن الثقافة السياسية لها دور فعال في تقدم التنمية المستدامة ادت الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية دور سلبي على ترسيخ الثقافة السياسية الضيقة والتي تمثلت بسيادة الثقافة التقليدية، فضلاً عن ضهور الثقافة السياسية التوافقية وهذا ما يقوض من ممارسة حق المشاركة السياسية، وهذا بدوره يهدد عملية التنمية المستدامة، لذا فأن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع يتطلب وضع معالجات بغية الارتفاع بثقافة السياسية العراقية نحو الثقافة السياسية الديمقراطية، وذلك من اجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع[27].

فضلاً عن ذلك يعتبر تدهور الواقع الصحي عامل مهم في تراجع التنمية المستدامة في العراق، إذ يأتي هذا التدهور نتيجة معوقات اقتصادية ومجتمعية والتي بدورها تعوق ادائهُ، وتعمل على تحديد من خدماته الصحية الشاملة لفرد، وهذا ما ينعكس سلباً مخرجاته بمعنى ان يتمتع بالخدمات الصحية وهذا بدوره ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد[28].

وعليه فأن المجتمع الصحي يعد اكثر توازناً واستقراراً وبالعكس، فأن سوء الاوضاع الصحية يعد سبباً رئيسياً لفقر، إذ ان تدني مستوى الخدمات الصحية يزيد الضغوطات على الطبقات الفقيرة من خلال زيادة انفاقهم على الخدمات الصحية وهذا ما يفضي إلى تدهور ظروفهم المعيشية، وان شيوع الفقر في المجتمع يؤثر سلباً على تقدم التنمية المستدامة[29].

إلى جانب المعوقات الاجتماعية، تعد العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة التي تهدد التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تهديدها إلى رأس المال الانتاجي في البلاد، من خلال انعكاسها على القدرات المالية لحكومة، وذلك لان تحقيق التنمية المستدامة في البلاد يتطلب ما يكفي من الاموال لتحقيق ذلك فالاقتصاد العراقي يعتمد على الاقتصاد الريع احادي الجانب تغلب عليه صفة الاستيراد والاستهلاك، إذ انه يعتمد كلياً على عائدات بيع النفط الخام في الاسواق العالمية، إذ تستند كافة نشاطات الدولة على هذا العائد، إذ يعتبر هذا العائد هو المصدر الرئيسي إلى الميزانية العامة السنوية

لدولة، والتي تكون رهينة تقلب الاسعار والازمات المالية، وعرضة لتغير سياسة العرض والطلب وهذا بدوره يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في البلاد[30].

وعند مقارنة تأثير اقتصاد الريع على التنمية المستدامة في العراق، ومن ثمة ان عملية التنمية المستدامة ككل يتضح انها ذو تأثير سلبي على العوامل الاقتصادية وذلك لان الدولة لا تحصل على مواردها من الضرائب المفروضة على مواطنيها، ومن ثم لا تخضع لمحاسبة مواطنيها فتصبح الدولة مستقلة سياسياً واقتصادياً لا نها تعتمد على سياسات توزيعية وهذا بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية في البلاد[31].

لذا فإنَّ اقتصاد الريع يعدُّ الناتج الإجمالي في العراق، فهو قطاع يعتمد على رأس المال وشيح العمال، ولذا فإنَّ مساهمته في تشغيل الإيادي العاملة تشيح جداً، وذلك لأنَّهُ يتم باستعمال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية، واستعمال عدد قليل من العمال وهذا بدوره يشيع ظاهرة البطالة، والتي تعدُّ من اهم معوقات التنمية المستدامة[32]، ونتيجة لارتباط البطالة باقتصاد الريع، فلم تبرز ظاهرة البطالة في العراق في معدلاتها المرتفعة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وذلك بسبب التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم السكان في تلك الفترة، إذ لم تجتاز معدلاتها 5% حسب احصائية 1987م، الا أنَّها أصبحت تشكل هاجساً مقلق لدولة بعد عام 2006 بعد أنْ ارتفعت معدلاتها بعد الغزو الأمريكي على العراق بعد عام 2003م إذ شهدت البلاد تدهور النشاط الاقتصادي الإنتاجي وشيوع عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد مما أدى ذلك إلى تدهور سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة مما أثرَّ سلباً على التنمية المستدامة في العراق، وذلك لأنَّها تمثل اختلال في منظومة الأمن البشري والاقتصاد المستدام[33]، وإلى جانب المعوقات الاقتصادية، إذ يعدُّ العامل السياسي من أبرز العوامل وأهمها التي تؤثر على مستوى تقدم التنمية المستدامة، إذ إنَّ شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، إذ يرجع إلى أسباب من المتغيرات التاريخية الداخلية والخارجية والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، إذ أسهمت هذه المتغيرات بمنع النظام السياسي من أداء مهامه التنموية، ولذا فانعدام الاستقرار السياسي وما يتبعه من عنف وتدهور سياسي أمني يؤثر على مرتكزات التنمية المستدامة في العراق، ولذا يتطلب من المؤسسات السياسية والدستورية في العراق وضع حلول المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي ومعالجة الفساد السياسي الاداري، بغية تحقيق التنمية المستدامة[34]، إذ يعدُّ انتشار ظاهرة الفساد بين المؤسسات السياسية والادارية، والتي نشأة نتيجة أسباب داخلية وخارجية، فكان أهمها اهتزاز سيادة القانون، والتدهور في المستولى المعيشي من الانتشار

والتمدد، وارتباطها بمنظومة القيم ومؤسسات وسياسات وعلاقات مشبوهة سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، إذ أضحى الفساد يستحوذ على جميع مؤسسات القطاع الخاص والعام مما أثرَّ على تحقيق الاهداف التنموية في البلاد، وشيوع ظاهرة الإرهاب في البلاد، والتي تعدُّ وجهاً آخر من الفساد[35]، إذ كان لتفشي ظاهرة الإرهاب التي بدأت منذ عام 2003 حتى نهاية 2017 تقريباً، وفقدان الأمن وانهيار السلام الأهلي في بعض المناطق من أكثر المعوقات الأمنية التي عرقلت التنمية المستدامة في العراق نتيجة النزاعات المسلحة والحروب التي شهدتها البلاد، والتي ألقت بضلالها أثراً سلبياً على الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية للأشخاص في تلك الظروف[36].

المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة في العراق

على الرغم من وجود معوقات كبيرة تواجه العراق، وتقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، وبما أنها تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة، ولذا فإنَّ التنمية المستدامة تعتمد على عدد من المقومات لو استغلت هذه المقومات بطريقة صحيحة يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، والتي تأتي في مقدمتها المقومات الاقتصادية، إذ يتمتع العراق بثروة نفطية وغازية، إذ يعد من أكبر الدول المنتجة للنفط، إذ تعدُّ ايرادات النفط مصدراً مهماً لدخله القومي[37]، وعلاوةً على ذلك يمتلك العراق أراضٍ خصبة والتي تجعله مركزاً مهماً لزراعة هذه المقومات الزراعية لو استغلت بصورة صحيحة لأصبح بإمكانه تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الزراعي[38]، وبما أنَّ العراق يتمتع بموقع استراتيجي جغرافي مهم، فجعله هذا الموقع أنْ يكون مركزاً حيوياً لتجاره، وعليه فإن العراق يمتلك إمكانية صناعية، والتي تتمثل بصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية، والتي يمكن أنْ تساهم في العمل على تقليل من الاعتماد على إيرادات النفط[39] إلى جانب المقومات الاقتصادية تعدُّ المقومات الاجتماعية من أهم المقومات التي لو استغلت بصورة صحيحة يمكن أنْ تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، إذ يمتلك العراق تركيبة سكانية كبيرة، إذ تتمثل بالفئة الشبابية التي يمكن استثمارها في عملية تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني وتحسين التعليم، واضافة إلى ذلك يعدُّ العراق مركزاً حضارياً مهماً الذي يمكن من خلال هذا المركز الحضاري دعم السياحة وتعزيز الاقتصاد المحلي[40]، وإلى جانب المقومات الاجتماعية تعدُّ المقومات البيئية التي لا تقل أهمية عنها التي تتمثل بالمياه والأنهار، إذ يمتلك العراق موارد مائية، إذ يمكن استغلالها بأساليب مستدامة لتحسين الإنتاج الزراعي، إذ يمتلك العراق بيئات متنوعة التي تتمثل بالجبال والأهوار والصحاري مما يجعله يمتلك إمكانية كبيرة في مجال الزراعة والسياسة والبيئة[41]، وإلى جانب

المقومات البيئية تعتبر المقومات التشريعية التي تعدُّ مجموعة من القوانين التي تضعها الحكومة من أجل ضمان تحقيق تنمية مستدامة متوازنة للحفاظ على موارد الأجيال القادمة، فلذا فتعتبر المقومات التشريعية من أبرز المقومات إذ تسن الحكومة سلسة من التشريعات لحماية الموارد الطبيعية والبيئة من التلوث اضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بسن قوانين إدارة الموارد مثل موارد الطاقة والمياه والتربة، وفضلاً على ذلك تعزيز التنوع الاقتصادي والحد من الفساد، وهذا بدوره يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بلدنا[42]، فالعراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية كبيرة، فيمكن أنْ تساهم في دفع عجلة التقدم لتنمية المستدامة، ولكن يتطلب ذلك استغلال هذه المقومات عن طريق جملة من الطرق والمعالجات من أجل استدامة هذه التنمية للأجيال القادمة[43].

المطلب الثالث: طرق معالجة أزمة التنمية المستدامة في العراق

يتطلب معالجة أزمة التنمية المستدامة في العراق إلى اتباع جملة من الطرق أو الاستراتيجيات من قبل الدول او الحكومات، إذ تختلف هذه الطرق أو الاستراتيجيات باختلاف الدول نفسها، إلا أنَّ هنالك جملة من الاستراتيجيات يمكن اتباعها في جميع البلدان، إذ إنَّ هذه الطرق التي يمكن اتباعها لمعالجة أزمة التنمية المستدامة في العراق يجب أن تكون موضوعية، وممكنة التحقيق تبعاً لواقعه الاجتماعي والثقافي والصحي والاقتصادي والسياسي، فلذا يمكن إجمال الطرق أو الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها لحل أزمة التنمية المستدامة في العراق بما يلي:

أولاً: الصعيد السياسي: لحل أزمة التنمية المستدامة ينبغي على الدولة أنْ تأخذ بفكرة الحكم الرشيد، والذي يتركز على المشاركة والمحاسبة والشفافية والمسؤولية، وفضلاً على سيادة القانون، حيث يسمح لجميع الأفراد بمشاركة بعملية التنمية والاستفادة من عوائدها، ولذا فإنَّ الحكم الرشيد هنا يدور حول إمكانية توفير بيئة قادرة على استيعاب وجهات نظر مختلفة يسودها الاحترام والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وبين الحاكم والمحكومين ووجود المساواة والعدالة بمعنى تتوفر الفرص للجميع من أجل تحسين وضعهم والحفاظ عليه، فلذا فإنَّ الدولة هنا تتبنى جملة من الطرق أو الاستراتيجيات مستقبلية التي تتمثل بما يلي:

1. العمل على الالتزام بالتشريعات النافذة، والعمل على تشريع القوانين الجديدة.
2. العمل على إعادة بناء الهيكل التنظيمي والسياسي في الدولة والعمل على تحديث الأنظمة الداخلية للدولة.
3. العمل على استقطاب الكوادر المؤهلة، والعمل على تنمية الموارد البشرية.

4. العمل على تبني استراتيجية الشفافية والعدالة في تحديد الأجور وتقيم أداء الموظفين.
5. العمل على تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني، ومشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة ومراقبة تنفيذها.
6. تبني استراتيجية الارتقاء بنظام الحكومة الإلكترونية.
7. فضلاً على ذلك الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للفرد من خلال تبسيط الإجراءات[44].

ثانياً: الصعيد الاجتماعي: لحل ازمة التنمية المستدامة في العراق ينبغي تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تعدُّ العدالة الاجتماعية شرطاً أساسياً للنهوض بعملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعادة التوزيع العادل للدخل والثروة للفرد العراقي، وبما يضمن حصول الأشخاص على دخل يتناسب مع مستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عملية التنمية في البلاد والعمل على تقليل التفاوت في توزيعها، وبخلاف ذلك تخلق آثارا اجتماعية تدفع المجتمع إلى التناحر، وقوع الجرائم هذا بدوره يدفع المجتمع إلى عدم الاستقرار، ومن ثم ينعكس على التنمية المستدامة في البلاد، إذ ترتبط العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين المناطق المختلفة في الدولة، لاسيما بين الريف والمدينة من خلال توفير المستلزمات اللازمة لتطوير مثل توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، ويتم ذلك من خلال اتباع جملة من الاستراتيجيات على الأصعدة الآتية:

أ– الصعيد الصحي:

1. العمل على التعاون مع الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، فمن أجل بناء نظام رقابي صحي قوي للحد من انتشار ظاهرة المخدرات ومرض الآيدز.
2. العمل على تطوير الرعاية الصحية الأولية، والعمل على تطبيق نظام الوقاية الصحية وتطويره على المستوى المحلي إضافةً إلى ذلك العمل على إنشاء وحدات استجابة للازمات التي يمكن أنْ تتعرض لها البلاد في المستقبل.
3. العمل على إعادة النظر في توزيع المؤسسات الصحية بما يضمن عدالة التوزيع المكاني، والعمل على رفع كفاءتها وأدائها من تعزيز قدرتها على توفير الخدمات لمواطنين، وفضلاً على توفير متطلبات التأمين الصحي لموظفي الدول [45].

ب– الصعيد التعليمي:

1. العمل على تحسين اساليب التدريس والعمل على توفير بيئة مناسبة للتعليم في المجتمع.

2. العمل على تأهيل الملاكات التعليمية، والعمل على اعادة منهج دراسي لتثقيف الطلبة عن مبادى وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
3. فضلاً عن تطوير مناهج التدريس بما يتواكب مع التطور العالمي ، وعلاوةً على ذلك العمل على تبني برامج محو الامية في بلدنا [46].

ج–صعيد المساواة بين الجنسين:

1. العمل علة التمكين إلى المرأة من خلال زيادة المشاركات في رسم السياسة التنموية في البلاد، وزيادة عدد المقاعد في المجالس الانتخابية.
2. العمل على زيادة مقاعد النساء في المناصب الإدارية، والعمل على وضع وتنفيذ القوانين التي تعمل على كفالة حقوق المرأة.
3. العمل على تشجيع المرأة وفتح مشاريع صغيرة مثل الاعمال اليدوية والخياطة وتمكين المرأة فيها [47].

ثالثاً: الصعيد الاقتصادي: لحل أزمة التنمية المستدامة في العراق، فينبغي التركيز على استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية سواء على الصعيد الزراعي والصناعي والتجاري، والبنى التحتية، ويتم ذلك من خلال اتباع جملة من الاستراتيجيات على الأصعدة الآتية:

أ– الصعيد الزراعي:

يمكن وضع بعض الحلول والمقترحات من أجل تطوير الإمكانيات الزراعية في البلاد، فمن خلال العمل على تحقيق التوازن بين البيئة الزراعية والغطاء النباتي والحياة البرية، والعمل على الحد من ظاهرة الرعي الجائر، والعمل على وضع قوانين لحماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني، والعمل على دعم الإنتاج المحلي.

1. العمل على ادخال التكنلوجيا الحديثة في الزراعة.
2. العمل على اتخاذ الإجراءات الفعالة من أجل حماية الثروة الحيوانية، وعلاوةً على ذلك وضع برامج محددة من أجل تحسين تربية النحل وانتاج العسل وتسويقه[48].

ب–الصعيد الصناعي:

1. العمل على منح التصاريح الأمنية لفتح المصانع في القطاع الخاص وتيسير الإجراءات الإدارية والعمل على دعم هذه المشاريع.

2. العمل على تحقيق التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفضلاً على تقديم العون المالي اللازم من أجل تحسين وزيادة الانتاج إضافةً إلى ذلك تفعيل فوائد حماية المنتج المحلي، فمن أجل رفع قدرة الإنتاج المحلي.
3. العمل على وضع استراتيجية الريف والعمل على اقامة الصناعات في الريف، وفضلاً عن ذلك استخدام التكنلوجيا الحديثة في الصناعة، والعمل على إطلاق حملات وطنية من أجل دعم المشاريع الصغيرة للشباب والقضاء على البطالة [49].

ج–الصعيد التجاري:

1. العمل على دعم العاملين في القطاع التجاري والعمل على تقديم منح القروض المالية من أجل فتح مختلف المحلات التجارية.
2. العمل على ترميم وتأهيل المحلات التجارية المتهالكة، وإعادة بنائها على الطراز الحديث.
3. العمل على إعادة توزيع الخدمات التجارية على جميع الاحياء بصورة تكفل تحقق التوازن وتلبي احتياجات المواطنين [50].

د–صعيد البنى التحتية:

1. العمل على تشريع قوانين تمنع التجاوز على مصادر المياه، وفضلاً على الحفاظ على الأراضي الخضراء، والعمل على وضع خطط للسيطرة على الكوارث في البلاد، وفضلاً عن ذلك العمل على تحقيق التوازن من خلال الإدارة المستدامة وتحسين البنى التحتية للمياه والصرف الصحي إضافةً إلى ذلك استخدام الأساليب العلمية في عملية تدوير مياه الصرف الصحي والعمل على إيجاد تقنية تعمل علة توزيع المياه في المحافظات بالتساوي [51].
2. العمل على بناء محطات صغيرة ومتوسطة وكبيرة للطاقة النظيفة، وخاصة الطاقة الشمسية والعمل إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر أخرى سواء حرارية وشمسية، العمل على الاعتماد على نظام العزل الحراري للمباني، والذي بدوره يساعد على توفير الطاقة المستهلكة في الشتاء والصيف.
3. العمل على إيصال الخدمات الهواتف السلكية في جميع المحافظات، والعمل على توفير خدمة البريد في جميع المحافظات والعمل على توفير تكنلوجيا المعلومات والاتصال **wi–fi**مجاناً، وبأجور رمزية، وفضلاً عن ذلك العمل على صيانة وإدامة الطرق الرئيسة والفرعية، ومن أجل تيسير النقل في البلاد، والعمل على تطوير طرق النقل الرابطة مع دول الجوار[52].

الخاتمـــــــة

من خلال المباحث التي تم تناولها، فاتضح لنا مدى أهمية التنمية المستدامة في أي دولة، ومنها العراق إذ تسعى التنمية المستدامة إلى توسيع الخيارات إمام الأفراد، فمن أجل العيش بصحة وسلامة، فلذا فإنها تحاول تحقيق جملة من الأهداف، والتي تتمثل في القضاء على الفقر من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد، كما تهدف تحقيق التنمية في مجال الزراعة والصناعة من أجل رفع المستوى الاقتصادي للبلد، وفضلاً على تحسين الظرف الاجتماعية والثقافية للفرد، إذ واجهت عملية التنمية المستدامة في العراق جملة من المعوقات والتي حالت من دون تحقيق مستوى مرتقى ومتقدم من التنمية المستدامة في العراق، وذلك بسب تداخل وتشابك هذه المعوقات فيما بينها مجتمعة على توليد أزمة التنمية المستدامة في العراق، إذ شكلت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وشيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي فضلاً على شيوع ظاهرة البطالة والفقر وتدني المستوى الصحي في بلدنا وظهور الإرهاب في تلك الفترة وتدني الواقع التعليمي، إذ ساهمت هذه المعوقات في توليد أزمة التنمية المستدامة في بلدنا، فلذا فقد تتطلب هذه الأزمة إلى إيجاد طرق واستراتيجيات تضمن وضع حلول لمعالجة هذه الأزمة .

الاستنتاجات:

1. تتكون التنمية المستدامة من ثلاث اصعد رئيسية اقتصادية واجتماعية وسياسية، لتغطي جميع مجالات الحياة الإنسانية
2. تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أجل الارتقاء بواقع الحياة للأفراد.
3. يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في العراق توفر جملة من المقومات، والتي تعتبر الاساس عملية تحقيق التنمية المستدامة والتي تتمثل في بغية تحقيق التنمية المستدامة ينبغي استغلال هذه المقومات والعمل على تبني استراتيجيات لتحقيق ذلك.

التوصيات:

1. رفع مستوى المشاركة السياسية للمواطنين من اجل مشاركتهم في عملية التنمية المستدامة في البلاد.
2. الالتزام بدستور وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا من شأنه أن يعزز الحكم الرشيد والقضاء على الفساد الاداري والمالي والارهاب في البلاد.
3. تبني سياسات اقتصادية تعمل على تنوع قاعدة الإنتاج الاقتصادي المحلي.

4. تعزيز النساء وتمكين بشكل مستدام قانونياً، ومجتمعياً وسياسياً، وتعليمياً عبر آليات مؤسسات رسمية.

الهـــوامـــش

(1) عبد الله عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص13.

(2) سماح سهيل بهتان، التنمية البشرية المستدامة وضع السياسة العامة: دراسة مقارنة بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة (2003–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015،ص18.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، دار الفكر العربي الطبعة الاولى، مصر، 2000،ص 7.

(4) ماهر ابو المعاصي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة – معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة،229،2012ص.

(5) عبد الله عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص21.

(6) جواد كاظم كطان الشمري، معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغير: دراسة في عدم الاستقرار السياسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2009،ص158–179.

(7) سماح سهيل بهتان، مصدر سبق ذكره،25.

(8) نوزاد عبد الرحمن الهيتي،، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص23.

(9) علياء العزي، الاعلام العربي التنمية المستدامة، معهد البحرين لتنمية السياسية، المنامة، ط1، 2005، ص49

(10) ابن منظور، لسان العرب،ط1،مطبعة الاعملي للمطبوعات ، بيروت، 2005، ص 4028

(11) المصدر نفسة، 4029

(12) عبد السلام مصطفى وابراهيم جبار السيد، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض ط 1 ، 2015،ص35.

(13) علياء العزي، الاعلام العربي التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره،ص51.

(14) سماح سهيل بهتان، مصدر سبق ذكره، ص82.

(15) عبد النبي عبد الله لطيف، الاعلام والتنمية: مشكلات وقضايا، الدار العلمية، الاسكندرية ط 1، 2014، ص45.

(16) عبد الكريم البريدي، مدخل إلى التنمية المتكاملة، دراسة اسلامية، دار القلم، دمشق ط 4،2011،ص10

(17) عبد الله عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مصدر سيق ذكره،ص33.

(18) احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات التنمية، القاهرة ط 1 ، 2014،ص87.

(19) عبد السلام مصطفى وابراهيم جبار السيد، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص40

(20) المصدر نفسة، 43.

(21) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، ط1، 2016ص242.

(22) سامي بوصيدة وعماد بن رابح، ماهية ودلالات التنمية في علاقتها مع الواقع التونسي، المعهد التونسي للقدة التنافسية والدراسات الكمية، تونس، 2016،ص9.

(23) احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مصدر يبق ذكره، ص82.

(24) كاظم كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بيت الارث الماضي وتطلعات المستقبل، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط 1، 2013،ص83.

(25) المصدر نفسة،78.

(26) جبار سويس الذهبي، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشاكل والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، 2017،ص6-7.

(27) ابتسام محمد العمري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة: العراق نموذجاً، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق لدراسات، بغداد،مج 14، ع 2017،54،ص140.

(28) شروق اسماعيل حامد، دور التمويل الصحي في تحسين جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية في وزارة الصحة العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مج 11،العدد 34 ، 2021،ص158.

(29) المصدر نفسة، 160.

(30) حسن لطيف كاظم الزيدي، موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،مج18، العدد 24، 2019،ص162

(31) المصدر نفسة، 163.

(32) عامر شبل زيا، تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية في العراق لمدة 2004-2018،مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ع 21،2020،ص 178.

(33) المصدر نفسة، 183.

(34) وسام حسن العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ط1،2018،ص32.

(35) ناظم نواف ابراهيم الشمري، ضاهرة الفساد في العراق بعد2003: دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد30 ، 2016ص139.

(36) المصدر نفسة، 142.

(37) صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد، 2019،ص98.

(38) مصدر نفسة،ص108.

(39) نبيل جعفر عبد الرضا، قطاع النفط العراقي الابعاد والمخاطر، مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت،2006،ص19.

(40) ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير: دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد 2003،دار امنة، عمان، ط 1، 2020،ص312.

(41) سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في العراق: الواقع الحالي والمستقبل، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مج 16، ع50، 2020، 166.

(42) فيصل عبد الفتاح نافع، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46 ، 2014، ص103.

(43) المصدر نفسة،ص106.

(44) سالم توفيق النجفي، التنمية البشرية في العراق بين الماضي وسياسات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية فكرية، بيت الحكمة، العدد 42،بغداد، 2006، ص 311.

(45) حسون عبود، كفاءة التوزيع الجغرافي لمركز الرعاية الصحية الاهلية في مدينة الديوانية، مجلة القادسية، كلية الادب والعلوم التربوية، المجلد 8،العدد 2 ، 2009،ص 234.

(46) علي لفتة سعيد وايمان عبد الحسين شعلان، تقيم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 19 ، 2019،ص416.

(47) مهدي صالح داوي، التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وابعاد التمكين العراق نموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2011،ص433.

(48) وفاء جعفر وسليم هاشم جار الله، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة (2004–2005)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 155، 2017، ص552.

(49) حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة ارض الماضي وضرورات المستقبل، العدد 21،بغداد، 2011،ص265.

(50) سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في العراق: الواقع الحالي والمستقبل، مصدر سبق ذكره،، 170.

(51) هاشم جعفر عبد المحسن، دور النقل المستدام في الحد من تلوث البيئة في العراق بغداد الجديدة نموذجاً، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، بغداد، العراق، العدد 45، 2014،ص512

(52) المصدر نفسة،ص514.

المصـــــــادر

أولاً: الكتب:

I. عبد الله عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.

II. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، مصر، 2000.

III. ماهر أبو المعاصي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة – معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة،2012.

IV. علياء العزي، الاعلام العربي التنمية المستدامة، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ط 1، 2005.

V. ابن منظور، لسان العرب،ط1،مؤسسة الاعلمي، بيروت 2005.

VI. عبد السلام مصطفى وابراهيم جبار السيد، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض ط 1، 2015.

VII. محمد عبد النبي عبد الله لطيف، الاعلام والتنمية: مشكلات وقضايا، الدار العلمية، الاسكندرية ط 1، 2014.

VIII. عبد الكريم البريدي، مدخل إلى التنمية المتكاملة، دراسة اسلامية، دار القلم، دمشق، ط4، 2011.

IX. احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات التنمية، القاهرة ط،1، 2014.

X. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، ط1، 2016.

XI. سامي بوصيدة وعماد بن رابح، ماهية ودلالات التنمية في علاقتها مع الواقع التونسي، المعهد التونسي للقدة التنافسية والدراسات الكمية، تونس، 2016.

XII. كاظم كامل الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بيت الارث الماضي وتطلعات المستقبل، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط1، 2013.

XIII. جبار سويس الذهبي، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشاكل والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، 2017.

XIV. وسام حسن العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط 1، 2018.

XV. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد، 2019.

XVI. نبيل جعفر عبد الرضا، قطاع النفط العراقي الابعاد والمخاطر، مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت،2006.

XVII.ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير: دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد 2003،دار امنة، عمان، ط 1، 2020.

ثانياً: المجلات:

I. ابتسام محمد العمري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة: العراق نموذجاً، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق لدراسات، بغداد، مج 14، العدد 54،. 2017.

II. شروق اسماعيل حامد، دور التمويل الصحي في تحسين جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية في وزارة الصحة العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مج 11،العدد 34، 2021.

III. حسن لطيف كاظم الزيدي، موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،مج18 العدد 2019،24

IV. عامر شبل زيا، تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية في العراق لمدة 2004–2018،مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد2020،21.

V. ناظم نواف ابراهيم الشمري، ظاهرة الفساد في العراق بعد2003: دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ع 30،2016.

VI. سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في العراق: الواقع الحالي والمستقبل، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مج 16، ع50، 2020.

VII. فيصل عبد الفتاح نافع، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، 2014

VIII. سالم توفيق النجفي، التنمية البشرية في العراق بين الماضي وسياسات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية فكرية، بيت الحكمة، العدد 42،بغداد، 2006.

IX. حسون عبود، كفاءة التوزيع الجغرافي لمركز الرعاية الصحية الاهلية في مدينة الديوانية، مجلة القادسية، كلية الادب والعلوم التربوية، المجلد 8،العدد 2، 2009.

X. علي لفتة سعيد وايمان عبد الحسين شعلان، تقيم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 19،2019،ص416.

XI. مهدي صالح داوي، التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وابعاد التمكين العراق نموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2011.

XII. وفاء جعفر وسليم هاشم جار الله، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة (2004–2005)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد2017،15.

XIII. حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة ارض الماضي وضرورات المستقبل، العدد 21،بغداد، 2011.

XIV. هاشم جعفر عبد المحسن، دور النقل المستدام في الحد من تلوث البيئة في العراق بغداد الجديدة نموذجاً، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، بغداد، العراق، العدد 45،2024.

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح:

I. سماح سهيل بهتان، التنمية البشرية المستدامة وضع السياسة العامة: دراسة مقارنة بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة (2003–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015،ص18.

II. جواد كاظم كطان الشمري، معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغير: دراسة في عدم الاستقرار السياسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2009.

References

First: Books:

I. *Abdullah Abdul Khaliq, Sustainable Development and the Relationship between Environment and Development, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998.*
II. *Nawzad Abdul Rahman Al-Hiti, Sustainable Development in the Arab Region: Current Situation and Future Challenges, Dar Al-Fikr Al-Arabi, first edition, Egypt, 2000.*
III. *Maher Abu Al-Maasi Ali, Modern Trends in Comprehensive Development - A Local, International, and Global Approach to Development Issues, Modern University Office, Cairo, 2012.*
IV. *Alia Al-Azzi, Arab Media: Sustainable Development, Bahrain Institute for Political Development, Manama, 1st ed., 2005.*
V. *Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, 1st ed., Al-Aalami Foundation, Beirut, 2005.*
VI. *Abdul Salam Mustafa and Ibrahim Jabbar Al-Sayyid, An Integrative Introduction to Sustainability Concepts and Their Applications with a Focus on the Arab World, Al-Obeikan Publishing, Riyadh, 1st ed., 2015.*
VII. *Muhammad Abd al-Nabi Abd Allah Latif, Media and Development: Problems and Issues, Dar al-Ilmiyah, Alexandria, 1st ed., 2014.*
VIII. *Abd al-Karim al-Baridi, Introduction to Integrated Development: An Islamic Study, Dar al-Qalam, Damascus, 4th ed., 2011.*
IX. *Ahmad Jabir Badran, Economic Development and Sustainable Development, Center for Development Studies, Cairo, 1st ed., 2014.*
X. *Nasr Muhammad Arif, Contemporary Theories of Political Development, Dar al-Qari al-Arabi, Cairo, 1st ed., 2016.*
XI. *Sami Bousida and Imad Bin Rabah, The Nature and Implications of Development in Relation to Tunisian Reality, Tunisian Institute for Competitiveness and Quantitative Studies, Tunis, 2016. (12) Kazem Kamel Al-Kanani, The Swing of Development in Iraq: The Past Heritage and Future Aspirations, Dar Al-Doctor for Science, Baghdad, 1st ed., 2013.*
XII. *Jabbar Suwais Al-Dhahabi, The Educational Process in Iraq: Reality, Problems, and Solutions, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2017.*
XIII. *Wissam Hassan Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Berlin, 1st ed., 2018.*
XIV. *Saleh Yasser Hassan, International Economic Relations, Dar Al-Rowwad Al-Muzahira Printing and Distribution House, Baghdad, 2019.*

XV. *Nabil Jaafar Abdul-Ridha, The Iraqi Oil Sector: Dimensions and Risks, Center for Unity Studies, Al-Arabiya, Beirut, 2006.*
XVI. *Sattar Jabbar Allawi, Iraq after Change: A Study of the Problems of the Iraqi Reality after 2003, Dar Amna, Amman, 1st ed., 2020.*

Second: Journals:

I. *Ibtisam Muhammad Al-Omari, "Political Culture and National Identity: A Study of the Dialectic of the Relationship: Iraq as a Model," Iraqi Affairs Journal, Iraq Center for Studies, Baghdad, Vol. 14, No. 54, 2017.*
II. *Shurooq Ismail Hamid, "The Role of Health Financing in Improving the Quality of Health Services: An Applied Study in the Iraqi Ministry of Health," Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, Vol. 11, No. 34, 2021.*
III. *Hassan Latif Kazim Al-Zaidi, "Rentier State Resources: Mechanisms and Problems," Journal of the College of Education for Girls, University of Kufa, Vol. 18, No. 24, 2019.*
IV. *Amer Shabl Zia, "Analysis of Structural Imbalances in the Productive Sectors in Iraq for the Period 2004-2018," International Journal of Economic Studies, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Berlin, No. 21, 2020.*
V. *Nazim Nawaf Ibrahim Al-Shammari, "The Phenomenon of Corruption in Iraq after 2003: A Study of the Causes, Effects, and Treatments," International Political Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriyah University, No. 30, 2016.*
VI. *Saad Nouri Al-Hamdani, "Challenges of Economic Growth in Iraq: Current Reality and Future," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University, Vol. 16, No. 50, 2020.*
VII. *Faisal Abdul Fattah Nafi, The Future of Agriculture in Iraq and Its Role in Enhancing National Food Security, Al-Mustansiriyah Journal of Arab and International Studies, Issue 46, 2014.*
VIII. *Salem Tawfiq Al-Najfi, Human Development in Iraq Between the Past and Future Policies, Journal of Intellectual Economic Studies, Bayt Al-Hikma, Issue 42, Baghdad, 2006.*
IX. *Hassoun Abboud, The Efficiency of the Geographical Distribution of the Private Health Care Center in the City of Diwaniyah, Al-Qadisiyah Journal, College of Arts and Educational Sciences, Volume 8, Issue 2, 2009.*

X. *Ali Lafta Saeed and Iman Abdul Hussein Shaalan, Evaluating the Efficiency of Educational and Health Services in the City of Al-Haidariyah, Journal of the Geographical Society, Issue 19, 2019, p. 416.*
XI. *Mahdi Saleh Dawi, Sustainable Human Development: Concepts of Formation and Dimensions of Empowerment, Iraq as a Model, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 31, 2011.*
XII. *Wafaa Jaafar and Salim Hashim Jarallah, Challenges Facing Sustainable Local Development in Iraq (2004-2005), Journal of Administration and Economics, Issue 15, 2017.*
XIII. *Hanan Abdul Khader Hashim, The Reality and Requirements of Sustainable Development in Iraq, Journal of Land of the Past and Necessities of the Future, Issue 21, Baghdad, 2011.*
XIV. *Hashim Jaafar Abdul Mohsen, The Role of Sustainable Transportation in Reducing Environmental Pollution in Iraq: New Baghdad as a Model, Al-Mustansiriyah Journal of Arab and International Studies, Baghdad, Iraq, Issue 45, 2024.*

Third: Thesis and Dissertations:

I. *Samah Suhail Bahtan, Sustainable Human Development and Public Policy: A Comparative Study between Iraq and the United Arab Emirates (2003-2013), unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2015, p. 18.*
II. *Jawad Kazim Kattan Al-Shammari, Obstacles to Comprehensive Development in Iraq after Change: A Study of Political Instability, unpublished doctoral thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2009.*